الأمم المتحدة

A/74/322

الجمعية العامة

Distr.: General
21 August 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٦٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧٣/١٥٠ عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا. وهو يستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين (A/73/340)، ويغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وقد نسّقت إعدادَ التقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو يتضمن معلومات قدمتها منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. كما يتضمن معلومات مستمدة من مركز رصد التشريد الداخلي.

* A/74/150

160919 060919 19-14249 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – لا تزال أفريقيا[١] تستضيف أعداداً متزايدة من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وغيرهم من المتضررين من النزاع والاضطهاد والعنف، حيث يتسم المشهد الإنساني بحالات طوارئ جديدة فضلاً عن الحالات الممتدة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، بلغ عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية[٢] في أفريقيا ٢٦,٤ مليون شخص، بعد أن كان ٢٤,٢ مليون شخص في عام ٢٠١٧. ويشمل ذلك ٦,٣ ملايين لاجئ (حوالي نفس العدد في عام ٢٠١٧)، و ١٧,٧ مليوناً من الأشخاص المشردين داخليا (بعد أن كان ١٤,٥ مليوناً). واستضافت المنطقة أيضاً ٠٠٠ ٤٨٤ من ملتمسي اللجوء، و ٠٠٠ ٧١٢ من الأشخاص عديمي الجنسية.

٢ – وجاء غالبية اللاجئين من جنوب السودان (٢,٣ مليون شخص)، والصومال (٠٠٠ ٩٥٠ شخص)، والسودان (٠٠٠ ٧٢٥ شخص)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٠٠٠ ٧٢٠ شخص)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (٠٠٠ ٥٩١ شخص)، وإريتريا (٠٠٠ ٥٠٧ أشخاص)، وبوروندي (٠٠٠ ٣٤٤ شخص). ولا تزال أزمة التشريد في جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من الأزمات الأكثر تعقيدا في العالم، مع استمرار العنف المسلح والنزاع بين الطوائف العرقية في تشريد أعداد كبيرة من الناس. ولا تزال بلدان حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل متضررة من التشريد الداخلي والتشريد العابر للحدود بسبب العنف وانعدام الأمن.

٣ – وينجم التشريد القسري عن مجموعة من العوامل ويتفاقم بسببها، بما في ذلك النزاع والعنف وتدهور البيئة والاتجار بالبشر والتجنيد القسري والعنف الجنسي والجنساني وتقلب الأحوال الجوية والفيضانات والجفاف. وأبلغ عن حالات إعادة قسرية في بعض البلدان. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الشديد يشكلان مصدر قلق بالغ.

٤ – ومع أن العديد من البلدان تواجه تحديات خطيرة خاصة بها، فقد أبقت حدودها مفتوحة أمام من يحتاجون إلى الحماية الدولية. ولا تزال أوغندا أكبر بلد أفريقي مضيف، إذ توفر الحماية والمساعدة إلى ١,١٧ مليون لاجئ، يليها السودان الذي يستضيف ١,٠٨ مليون لاجئ. وهناك ٠٠٠ ٦٥٥ لاجئ وطالب لجوء في إثيوبيا.

٥ – وفي حين أن حوالي ٦٠٠ ٥٨٣ من الأشخاص المشردين داخليا و ٠٠٠ ٣٤١ لاجئ تمكنوا من العودة إلى ديارهم في عام ٢٠١٨، فقد ظل التوصل إلى حلول أخرى يشكل تحديًا، مع تناقص عدد الأماكن الصالحة لإعادة التوطين، وقلة الفرص المتاحة لتحقيق التكامل المحلي من خلال التجنس. وواصلت عدة بلدان اتباع حلول شاملة، مع اتخاذ مبادرات جديدة وإدخال تغييرات في السياسات في سياق إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي أكدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بقرارها ١٥١/٧٣. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، سيوفر المنتدى العالمي للاجئين فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، وسيسمح للدول والجهات الأخرى بالإعلان عن التعهدات المالية والتبرعات صوب تحقيق أهداف الاتفاق.

---

(١) في هذا التقرير، تشير كلمة ”أفريقيا“ إلى أفريقيا جنوب الصحراء فقط.

(٢) تستخدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مصطلح ”أشخاص مشمولون بالاختصاص“ لإدراج اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وملتمسي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية وغيرهم في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين. ويشمل العدد الوارد في الفقرة ١ العائدين الذين أعيدوا إلى الوطن في عام ٢٠١٨، ولا يزالون يتلقون المساعدة.

٦ - ويتمكن عدة بلدان تستضيف تجمعات اللاجئين الممتدة من الوصول إلى موارد التنمية، مما يمكن من التركيز على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي الذي تستفيد منه تجمعات اللاجئين فضلاً عن المجتمعات المضيفة. ومنذ عام ٢٠١٦، جربت ثمانية بلدان أفريقية إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، وأُحرز تقدم في الأخذ بقوانين وسياسات جديدة تعزز إدماج اللاجئين في خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأخرى على الصعيد الوطني.

٧ - وفي عام ٢٠١٩، احتفل الاتحاد الأفريقي بالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، وبالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا). وأعلن الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٩ سنة ''اللاجئين والعائدين والأشخاص المشردين داخلياً''، وعقد سلسلة اجتماعات استشارية ركزت على الأسباب الجذرية والحلول الدائمة وتنمية القدرات، وكذلك الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي. وأبرز هذا الإعلان والأنشطة الداعمة له أفضل الممارسات، وقدما أمثلة جيدة لبلدان أفريقية تستضيف الأشخاص المشردين في ضوء اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

ثانيا - لمحات عامة عن المناطق دون الإقليمية

ألف - وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى

٨ - في منطقة وسط إفريقيا والبحيرات الكبرى، ظل عدد اللاجئين مستقراً نسبياً عند ١,٤ مليون شخص، بينما ارتفع عدد الأشخاص المشردين داخليا من ٥,٤ ملايين شخص إلى ما يقرب من ٦ ملايين شخص.

٩ - ومع أنه تم توقيع اتفاق سلام بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجماعات مسلحة، وشوهدت بعض حالات العودة، فإن الحالة في البلد لا تزال متقلبة. وساهمت حوادث أمنية، بما في ذلك في مناطق من البلد لم تكن متضررة في السابق، في حالات نزوح جديدة إلى بلدان مجاورة، شملت في المقام الأول الكاميرون كما شملت تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والكونغو. وفر نحو ٤٥ ٠٠٠ شخص عبر الحدود في عام ٢٠١٨ وحده، ليبلغ مجموع عدد اللاجئين القادمين من جمهورية أفريقيا الوسطى ٥٩٠ ٩٠٠ شخص، بينما ارتفع عدد الأشخاص المشردين داخليا إلى أكثر من ٦٥٦ ٠٠٠ شخص، بينهم حوالي ٢٦٦ ٤٠٠ من المشردين داخليا الجدد.

١٠ - وظلت جمهورية الكونغو الديمقراطية مسرحًا للنزاع المسلح، حيث بلغ عدد الأشخاص المشردين داخليًا ٤,٥ ملايين شخص، بينما ارتفع عدد اللاجئين الكونغوليين في المنطقة إلى ٨٥٠ ٠٠٠ شخص بحلول أيار/مايو ٢٠١٩، غالبيتهم في أوغندا (أكثر من ٣٠٣ ٠٠٠ شخص). وإضافة إلى ذلك، تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية حوالي ٥٥٠ ٠٠٠ لاجئ. ولا يزال المتضررون من هذه الأزمة المعقدة والواسعة النطاق عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني وسوء التغذية المزمن والأمراض. ويشكل تفشي مرض فيروس إيبولا مصدر قلق إضافي. وفي الوقت نفسه، أضر انعدام الأمن الغذائي، الذي كثيرا ما يتفاقم بفعل التشريد، بحوالي ١٣,١ مليون شخص في البلد.

١١ - ولا تزال الحالة في بوروندي معقدة أيضا، بوجود قدر كبير من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والتوترات السياسية التي لم تحل، مما أدى إلى استمرار تحركات السكان. واستمرت بلدان المنطقة في توفير الحماية الأساسية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، كان هناك حوالي ٠٠٠ ١١٣ شخص مشردين داخليا، كما كان هناك أكثر من ٠٠٠ ٣٤٤ لاجئ بوروندي في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في جمهورية تنزانيا المتحدة. وحدثت حالات عودة طوعية محدودة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

١٢ - وأدى انعدام الأمن في المناطق الجنوبية الغربية والشمالية الغربية من الكاميرون إلى تشرد داخلي، وإلى لاجئين يلتمسون الحماية الدولية في نيجيريا. وارتفع عددهم إلى أكثر من ٨٠٠ ٣٥ شخص بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٩، في حين أن عدد الأشخاص النازحين داخليا في هذه المناطق يقدر بحوالي ٠٠٠ ٤٣٧ شخص[٣].

باء - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

١٣ - على الرغم من بعض التطورات السياسية الواعدة، استمر التشريد في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، مدفوعا أساسا باستمرار انعدام الأمن في الصومال وجنوب السودان. وارتفع عدد الأشخاص المشردين داخليا إلى ٩,٢ ملايين شخص، وعدد اللاجئين وملتمسي اللجوء إلى ٤,٦ ملايين شخص. واستضافت أوغندا أكبر عدد من اللاجئين في المنطقة دون الإقليمية (١,١٧ مليون شخص)، ثلثاهم من جنوب السودان وأكثر من ربعهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وزاد عدد اللاجئين في السودان بنحو ١٩ في المائة إلى ما يزيد قليلاً عن مليون شخص.

١٤ - ومازالت الصومال واحدة من أطول حالات النزوح أمدا على الصعيد العالمي حيث بلغ عدد المشردين داخلياً أكثر من ٢,٦ مليون شخص (بزيادة قدرها ٢٥ في المائة عن عام ٢٠١٧)، وهناك ٧٠٠ ٩٤٩ لاجئ خارج البلد، ظلت نسبة ٨٠ في المائة منهم في المنطقة دون الإقليمية. وانخفض عدد اللاجئين الصوماليين بما يعادل ٧٠٠ ٣٦ شخص نتيجة لعملية تحقق ولقدوم عائدين من كينيا واليمن، مما جعل إثيوبيا ثاني أكبر بلد مضيف للاجئين الصوماليين (٠٠٠ ١٧٦ شخص) بعد كينيا (٥٠٠ ٢٥٢ شخص). وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع حكومة كينيا على إيجاد حلول لـ ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ في مخيمات اللاجئين في داداب، ويعيش بعضهم الآن هناك منذ ٢٨ سنة.

١٥ - وفي إثيوبيا، اقترنت التغييرات السياسية بزيادة في النزاع بين الطوائف. وكان هناك أكثر من مليون شخص مشردا داخليا رغم أن العديد منهم عادوا منذ ذلك الحين، وخاصة في المناطق الحدودية. وجاء التشريد في أعقاب موجة جفاف خطيرة استغرقت أكثر من سنة. وعلى الصعيد الإقليمي، أثار إعلان السلام الصادر عن رئيس إريتريا ورئيس وزراء إثيوبيا احتمالات تحقيق المزيد من الاستقرار في المنطقة.

١٦ - وفي السودان، أصبح توفير الحماية والمساعدات للنازحين واللاجئين في غاية الصعوبة في خضم عدم الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن، وانتهاكات حقوق الإنسان، وأزمة اقتصادية خانقة. ومن المثير للقلق خطر عودة النزاع في دارفور وفي أماكن أخرى. وتعني الثغرات الرئيسية في التمويل أن حوالي ١,٨ مليون شخص مشرد داخلي، معظمهم في ولايات شمال دارفور وغرب دارفور وجنوب دارفور

(٣) تشير تقديرات الحكومة إلى أن عدد الأشخاص النازحين داخلياً في المناطق الجنوبية الغربية والشمالية الغربية يبلغ ٠٠٠ ١٥٢ شخص.

وجنوب كردفان والنيل الأزرق، و ١,١ مليون لاجئ منتشرين في جميع أنحاء البلد، لم يتلقوا مساعدات إنسانية كافية. وتأثرت الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وكذلك سبل العيش والأمن الغذائي، بشكل خطير جراء تدهور الحالة السياسية، مما أدى إلى زيادة أخرى في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

١٧ - وأحيا اتفاق السلام المنشط في جنوب السودان الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ الأمل في إمكانية حل واحدة من أسوأ أزمات النزوح في المنطقة. وفي حين أنه كان هناك انخفاض نسبي في القتال في أجزاء من البلد، فإن الحالة لا تزال غير مستقرة، ولا يزال اتفاق السلام هشًا. ولا يزال هناك نحو مليونين من الأشخاص المشردين داخليا، بينما يبلغ عدد اللاجئين ٢,٢ مليون لاجئ في البلدان الستة المجاورة.

جيم - الجنوب الأفريقي

١٨ - استضافت منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية ٨٠٠ ٢٧٤ من ملتمسي اللجوء و ٠٠٠ ٢١١ من اللاجئين، معظمهم من إثيوبيا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. وكانت هناك زيادة بأكثر من ٨ في المائة في عدد السكان المشمولين باختصاص المفوضية في المنطقة دون الإقليمية مقارنة بعام ٢٠١٧، ويرجع ذلك في معظمه إلى تحركات السكان من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بلدي الجوار أنغولا وزامبيا والمنطقة دون الإقليمية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، كانت منطقة الجنوب الإفريقي دون الإقليمية تستضيف أكثر من ٠٠٠ ١٨٠ لاجئ وملتمس لجوء كونغولي.

١٩ - وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٩، ضرب إعصارا إداي وكينيث المداريان المنطقةَ، مما أسفر عن أكثر من ٦٠٠ حالة وفاة، وأثر على ٣ ملايين شخص في زيمبابوي وملاوي وموزمبيق. وفي بعض المناطق، مثل تونغوغارا في زيمبابوي، تأثر اللاجئون والمجتمعات المضيفة بشدة، بما في ذلك اللاجئون الفارون من النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٠ - ولا يزال كره الأجانب يشكل مصدر قلق كبير، لا سيما في جنوب أفريقيا، التي تستضيف حاليا نحو ٥٠٠ ٢٧٣ من اللاجئين وملتمسي اللجوء. ومع أنه يحق للاجئين وملتمسي اللجوء العمل والدراسة في جنوب إفريقيا، فقد استهدفتهم احتجاجات مناهضة للأجانب، وتعرضوا لعدد من الهجمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير (١ تموز/يوليه ٢٠١٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩). ودعمت المفوضية حكومة جنوب أفريقيا من أجل مساعدة المتضررين من العنف، وإعادة الانخراط في حملة تثقيفية عامة مستدامة.

دال - غرب أفريقيا

٢١ - في عام ٢٠١٨، شهدت منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية نزاعات مسلحة متداخلة وتطرفًا عنيفًا، ما أدى إلى آثار بعيدة المدى. ونتيجة لذلك، زاد عدد الأشخاص المشردين داخليا من ١,٩ مليون شخص إلى ما يقرب من ٢,٥ مليون شخص، في حين زاد عدد اللاجئين من ٩٠٠ ٢٨٦ شخص إلى ٣٠٠ ٣٢٦ شخص. وفي الوقت نفسه، أدى التنافس على الموارد إلى زيادة تأجيج التوترات الطائفية في أجزاء من المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك قرابة ٠٠٠ ٧٠٠ شخص من عديمي الجنسية أو الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية.

٢٢ - وما زالت تواجه منطقة حوض بحيرة تشاد أزمة معقدة في مجالي الشؤون الإنسانية والحماية. وكان حوالي ٠٠٠ ٢٣٢ لاجئ نيجيري يعيشون إما في مخيمات أو مع مجتمعات محلية مضيفة في النيجر (٠٠٠ ١١٩ لاجئ) والكاميرون (٠٠٠ ١٠٢ لاجئ) وتشاد (٠٠٠ ١١ لاجئ)، في حين ظل نحو مليوني شخص مشردين داخلياً في نيجيريا. ويؤدي التمرد المستمر إلى انتشار النزاع عبر الحدود وزيادة التشريد.

٢٣ - ونتجت مستويات كبيرة من التشريد الجديد عن تصاعد وتيرة العنف في منطقة الساحل، وخاصة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ففي بوركينا فاسو ومالي، أدت الهجمات العنيفة التي قام بها مقاتلون متطرفون إلى إذكاء التوترات القائمة منذ فترة طويلة بين الطوائف العرقية. وأظهر هجوم على قريتي أوغوساجو وويلينغارا في وسط مالي في آذار/مارس ٢٠١٩، أدى إلى مقتل حوالي ١٦٠ قرويا من الفولان، النمطَ المثير للقلق من الهجمات الانتقامية التي يؤججها الجمع بين الإرهاب والعداء العرقي. ونتيجة لذلك، بلغ عدد الأشخاص المشردين داخليا حوالي ٠٠٠ ١٢٠ شخص في مالي و ٠٠٠ ١٣٨ لاجئ مالي في المنطقة. وفي بوركينا فاسو، تضاعف عدد الأشخاص المشردين داخليا أربعة أضعاف منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ليصل إلى ما مجموعه ٤٠٠ ١٧٠ شخص، وذلك بسبب الهجمات المسلحة وانعدام الأمن في مناطق الشرق والوسطى الشمالية والشمال ومنطقة الساحل. والتمس أكثر من ٠٠٠ ١٢ شخص من بوركينا فاسو الأمان في البلدان المجاورة، بما في ذلك غانا ومالي والنيجر.

ثالثا - الحماية

ألف - اللاجئون وملتمسو اللجوء

٢٤ - تواصل معظم البلدان المضيفة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الترحيب باللاجئين وملتمسي اللجوء، محافظةً على سياسة الباب المفتوح. غير أن معايير حماية اللاجئين لا تلقى الدعم الكامل في مختلف أنحاء القارة، فقد طرأت حالات تتمثل في الإعادة القسرية وفي إقامة عقبات مادية وإدارية تمنع اللاجئين من الحصول على الحماية والمساعدة.

٢٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، انضم جنوب السودان إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وبغض النظر عن التحديات الداخلية المتمثلة بالنزاع والتشريد، لا يزال البلد ملتزما بحماية اللاجئين وملتمسي اللجوء على أراضيه، وقد كان عددهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ نحو ٠٠٠ ٣٠٠ شخص.

٢٦ - وقد أحرز تقدم في وضع نظم وطنية للجوء. وقدم الدعم إلى عدة بلدان في إدارة الأعداد المتزايدة من القادمين وطلبات اللجوء، وتنفيذ نُهُج قائمة على أساس المجموعات، والتكيف مع حالات التي تنطوي على تحركات مختلطة تشمل لاجئين ومهاجرين. واستفادت أوغندا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وملاوي من الدعم المحدد.

٢٧ - ولا يزال التسجيل أداة هامة لحماية اللاجئين في أفريقيا، بما في ذلك لكفالة حصولهم على الحقوق، وتعزيز إدماجهم في النظم والاقتصادات والخدمات الوطنية، والإسهام في منع حالات انعدام الجنسية. وتواصل المفوضية وشركاؤها العمل مع الحكومات المضيفة لتحسين نظمها الخاصة بالتسجيل وإدارة البيانات، تمشيا مع معايير حماية البيانات، بغية تيسير الحصول على الحماية والمساعدة والتمكن من

تحديد الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في وقت مبكر. وتمثلت إحدى الأولويات الرئيسية لعام ٢٠١٨ في تحسين جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة لتوجيه التخطيط الشامل للجميع ولتحسين رصد كيفية حصولهم على الخدمات والمساعدة. ويُستخدم نظام المفوضية البيومتري لإدارة الهوية على نطاق واسع في أفريقيا، وهناك أداة جديدة تسمح بالتسجيل من دون استخدام شبكة الإنترنت في المناطق ذات القدرة المحدودة على الاتصال الالكتروني.

٢٨ - وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بإدراج اللاجئين في النظم الوطنية. وقانون اللاجئين المنقح في إثيوبيا، الذي دخل حيز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠١٩، هو أحد أكثر القوانين تقدما في العالم، ويكفل للاجئين الحصول على تصاريح العمل والتعليم والخدمات المالية، ويسمح لهم بتسجيل الوقائع الحيوية، مثل الولادات. واعتمدت غينيا أيضا قانونا جديدا للاجئين أدى إلى تحسين فرص حصول اللاجئين على التعليم والعمالة والحلول الدائمة.

باء - التحركات المختلطة

٢٩ - مع استمرار العديد من النزاعات التي تؤثر على القارة، يواصل اللاجئون وملتمسو اللجوء القيام برحلات محفوفة بالمخاطر من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا وعبر وسط البحر الأبيض المتوسط وغربه إلى أوروبا، وكذلك باتجاه جنوب أفريقيا. وهم يعبرون نفس الطرق كمهاجرين ولكن لأسباب مختلفة جدا، وهي طرق كثيراً ما تكون خاضعة لسيطرة المتجرين بالبشر والمهربين، ويتعرضون في هذا السياق إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، تشمل الضرب والتعذيب والابتزاز والاحتجاز والعمل القسري والعنف الجنسي.

٣٠ - ويهدف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى إنقاذ وحماية الأرواح على امتداد الطرق الخطرة، ودعم العودة الطوعية إلى البلدان الأصلية، وإعادة توطين الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية. وفي ليبيا، دعمت المفوضية إجلاء اللاجئين وملتمسي اللجوء من أجل إيجاد حلول دائمة في أماكن أخرى، بينما قامت المنظمة الدولية للهجرة بتقديم المساعدة للعودة وإعادة الإدماج وتوفير الدعم المستند إلى المجتمعات المحلية للمهاجرين في ليبيا وفي أماكن أخرى في القارة.

٣١ - وما زالت آلية العبور في حالات الطوارئ في النيجر، التي أنشأتها المفوضية في عام ٢٠١٧ بدعم من الاتحاد الأوروبي، تشكل شرياناً الحياة بالنسبة للفئات الضعيفة من اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين تم إجلاؤهم من ليبيا. وحتى اليوم، تم إجلاء ما يقارب ٩٠٠ ٣ شخص إلى النيجر، ومعظمهم من إثيوبيا، وإريتريا، والسودان والصومال. وقد غادر ٦٠٠ ١ منهم النيجر ليعاد توطينهم في بلدان ثالثة.

جيم - المشردون داخليا

٣٢ - لا تزال أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي أبرمت صكا ملزما لمعالجة مسألة التشريد الداخلي. وتوفر اتفاقية كمبالا إطارا متينا للدول الأعضاء لحماية الأشخاص المشردين داخليا والبحث عن حلول لمسألة التشريد الداخلي. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٩، صدقت ٢٨ من أصل ٥٥ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المعاهدة ووقعت ٤٠ عليها. وانضم جنوب السودان إلى الاتفاقية في حزيران/يونيه ٢٠١٩، وتخضع الصيغة النهائية لمشروع قانون بشأن حماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا للاستعراض حاليا من جانب المجلس التشريعي الوطني الانتقالي. وقد سن النيجر تشريعات وطنية شاملة بشأن التشريد الداخلي.

٣٣ - ووفرت الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية كمبالا، في عام ٢٠١٩، فرصة لتعزيز التقدم في منع التشريد الداخلي في أفريقيا والتصدي له وتوفير الحلول لها، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان والهيئات الإقليمية الأخرى. واتخذت عدة دول تدابير لتعزيز حقوق المشردين داخليا، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والصومال.

٣٤ - واحتفالاً بالذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي في عام ٢٠١٨، اطلقت خطة عمل لثلاث سنوات من أجل تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في الحد من التشريد الداخلي وتوفير الحلول له. وتشجع هذه الخطة حماية المشردين داخليا وإيجاد الحلول لهم، بما في ذلك بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

دال - منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له

٣٥ - ما فتئ التشريد يعرض اللاجئين والمشردين داخليا، ولا سيما النساء والفتيات، إلى مخاطر العنف الجنسي والجنساني المشددة. وفي بعض البلدان، يُستخدم هذا العنف بصورة منهجية كأسلوب من أساليب الحرب، ويسود الإفلات من العقاب. ومن المعلوم أن المشردين واللاجئين من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان هم من أكثر المتضررين بشكل خاص. وفي عام ٢٠١٨، أُبلغت المفوضية والوكالات الشريكة عن أكثر من ٥٠٠ ١ من حالات العنف الجنسي والجنساني في جنوب السودان وحده.

٣٦ - وقد أحرزت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها تقدما في برامج الوقاية الشاملة والتخفيف من حدة المخاطر والتصدي لها في العديد من عمليات اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا جنوب الصحراء، باستخدام نهج متعدد القطاعات قائم على المجتمعات المحلية. وقد مكن هذا النهج من تحسين فرص الحصول على الخدمات الطبية والنفسية الاجتماعية والقانونية للضحايا الناجين من العنف الجنسي والجنساني. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الخدمات النفسية الاجتماعية لما يزيد عن ٠٠٠ ٨ فرد في أوغندا عن طريق شركائها المحليين، الأمر الذي أدى إلى تحسن كبير في الصحة العقلية. وفي المجموع، تمكنت ٣٠٠ ١٧ امرأة و ٣٠٠ ٦ رجل (٧٠ في المائة منهم لاجئون) من الحصول على خدمات المساعدة القانونية النفسية الاجتماعية البالغة الأهمية. وفي الكاميرون، ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على رفع الوعي بالوقاية من العنف الجنسي والجنساني بين ٠٠٠ ١٧ من المشردين داخليا.

٣٧ - وفي إطار مبادرة ''توفير الأمان منذ البداية''، نشرت مفوضية شؤون اللاجئين موظفي الحماية في حالات الطوارئ في أوغندا، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، والسودان، ونيجيريا لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له وتخفيف مخاطره. ومنذ إطلاق المبادرة في عام ٢٠١٤، زاد عدد البرامج المتعلقة بمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له ليتجاوز الضعف.

٣٨ - ومع التسليم بأن الافتقار إلى الطاقة المستدامة والآمنة يعرض النساء والفتيات المشردات إلى المزيد من مخاطر العنف الجنسي والجنساني، أمسى منع ذلك العنف من خلال حلول الطاقة إحدى الأولويات. وشاركت العديد من وكالات الأمم المتحدة في أعمال لجنة توجيهية لإرشاد وضع خطة العمل العالمية لتوفير حلول الطاقة المستدامة في حالات التشريد، وقد أطلقت هذه الخطة في تموز/يوليه ٢٠١٨،

مما يؤكد الدور الحاسم الذي تؤديه الطاقة المستدامة في إنقاذ الأرواح وتوفير الحماية والحد من احتمالات التعرض للعنف الجنسي والجنساني.

٣٩ - وقد عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠١ من اللاجئين وأفراد المجتمعات المحلية في أوغندا و ٠٠٠ ٣٢ من اللاجئين وأفراد المجتمعات المحلية في إثيوبيا وقدم خدمات الدعم والتوعية. وفي كينيا، دعم الصندوق برامج توفر الرعاية الطبية للضحايا الناجيات من الاغتصاب وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي للاجئين في مخيم كاكوما ومستوطنة كالوبيي.

هاء - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٠ - يقر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بضرورة تقديم الدعم لتمكين النساء والفتيات في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتعزيز المساواة في الحصول على الخدمات والفرص. وقد تم إحراز تقدم في النهوض بالمساواة بين الجنسين في البرامج عن طريق إدخال النساء والفتيات في عمليات صنع القرار، وضمان التسجيل الفردي وتحسين سبل الحصول على المساعدة والخدمات.

٤١ - ومع التسليم بالطابع الطويل الأجل بصورة متزايدة للأزمات الإنسانية، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز حماية النساء والفتيات وقدرتهن على التكيف والاعتماد على الذات من خلال تحسين فرص الحصول على الموارد والخدمات، بما في ذلك الفرص المتعلقة بسبل العيش والتدخلات القائمة على النقد. وقد دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٦٥ منظمة نسائية على امتداد المنطقة في مشاركتها في البرامج الإنسانية. وفي رواندا، روجت الهيئة لمفهوم ''الذكورة الإيجابية'' بين اللاجئين من الرجال، والذي يشجعهم على نبذ العنف ودعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع تعزيز قدرة المرأة من خلال تطوير المهارات التجارية. وفي نيجيريا، تمكن ما يزيد على ٣٠٠ ١١٠ من النساء والفتيات من الحصول على الفرص المتعلقة بسبل العيش والتدريب على المهارات وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي من خلال مشاريع نفذتها الهيئة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والشركاء.

واو - حماية الطفل

٤٢ - تقارب نسبة الأطفال ٦٢ في المائة من بين أكثر من ٢٦,٤ مليون من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في أفريقيا، وهم أكثر عرضة لسوء المعاملة والاستغلال والاتجار والتجنيد القسري في الجماعات المسلحة. ويلقي الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الضوء على ضرورة مراعاة أوجه الضعف المحددة للأطفال والاحتياجات المتعلقة بحمايتهم، ويشمل ذلك الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم والضحايا الناجين من العنف الجنسي والجنساني والممارسات الضارة، فضلا عن الأطفال المعرضين للخطر.

٤٣ - وتم إيلاء الكثير من الاهتمام إلى حماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في أفريقيا، والذين بلغ عددهم أكثر من ٠٠٠ ١١٠ طفل في نهاية عام ٢٠١٨. وفي السودان، تم لم شمل أكثر من ٣٠٠ ٩ طفل من غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم بضمهم إلى أسرهم، أو بوضعهم ضمن رعاية أسرية بديلة مناسبة. وفي أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، تلقى أكثر من ٥٠٠ ١٦ طفل من غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم خدمات رعاية بديلة مناسبة. وقامت مفوضية شؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر بتعزيز التعاون في مجال آليات اقتفاء أثر الأسر ولم شملها في جميع أنحاء المنطقة.

٤٤ - وواصلت المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) العمل على مشروع يهدف إلى تعزيز الصلة بين حماية الأطفال اللاجئين والنظم الوطنية لحماية الأطفال. وفي السودان، قدمت اليونيسف وشركاؤها خدمات الدعم النفسي الاجتماعي من خلال توفير المساحات الملائمة للأطفال في المدارس، بينما قامت الأفرقة المتنقلة بزيارات منزلية لما يقارب ٠٠٠ ٢١١ طفل. وفي بوروندي ورواندا، تلقى أكثر من ٠٠٥ ٤٢ من الأطفال والمراهقين اللاجئين خدمات حيوية لحماية الطفل. وفي كينيا، زود صندوق الأمم المتحدة للسكان للمراهقات في مخيم كاكوما للاجئين ومستوطنة كالوبيي بالمهارات الحياتية الرامية إلى تعزيز حمايتهن. وجرى تثقيف المراهقات والمراهقين من خلال الألعاب الرياضية بشأن منع العنف الجنساني.

٤٥ - وتسعى سياسة جماعة شرق أفريقيا في مجال الطفل إلى إدراج الأطفال اللاجئين في النظم الوطنية لحماية الطفل ودعم خطة عام ٢٠٤٠ من أجل الأطفال في أفريقيا: تعزيز أفريقيا ملائمة للأطفال، التي ينص التطلع ٩ فيها على كفالة ”عدم تأثير النزاعات المسلحة والكوارث الأخرى أو حالات الطوارئ على أي طفل“.

زاي - عديمو الجنسية

٤٦ - تم إحراز تقدم في سياق الالتزامات الدولية والإقليمية الرئيسية للقضاء على انعدام الجنسية في أفريقيا. واكتسب تنفيذ خطة عمل بنجول بشأن القضاء على انعدام الجنسية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٤ التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا زخما مع اعتماد غينيا - بيساو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ خطة وطنية للقضاء على حالات انعدام الجنسية. وفي شرق أفريقيا، اتفقت الدول على تمديد خطة عمل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن القضاء على انعدام الجنسية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٤، وتوسيع نطاقها ليشمل هدفا استراتيجيا جديدا يتمثل بضمان الحصول على إثبات للهوية القانونية، بما في ذلك وثائق التسجيل المدني والجنسية.

٤٧ - وبناء على توصيات حوار الهجرة في الجنوب الأفريقي في عام ٢٠١٧، عقدت حكومة جنوب أفريقيا اجتماعا للخبراء الإقليميين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لاستعراض مشروع إعلان وخطة عمل بشأن انعدام الجنسية. وسيتم تقديمهما إلى الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للنظر فيهما. وقد أطلقت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في انجامينا مبادرة بشأن القضاء على انعدام الجنسية في أفريقيا الوسطى، والتزمت بمنع حالات انعدام الجنسية وإيجاد حلول لها.

٤٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اعتمدت لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة لشؤون الهجرة واللاجئين والمشردين داخليا مشروع بروتوكول بشأن الجوانب المحددة المتعلقة بالحق في الجنسية والقضاء على انعدام الجنسية في أفريقيا. ويهدف البروتوكول إلى ضمان المساواة بين النساء والرجال في حقوق الجنسية المتعلقة باكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، والمتعلقة بجنسية أطفالهم. وشكل اعتماد اللجنة للمشروع خطوة حاسمة قبل عرضه للاستعراض النهائي من قبل اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالعدالة والشؤون القانونية، وتقديمه لجمعية الاتحاد الأفريقي لاعتماده.

٤٩ - وتم إحراز تقدم في الدفع قدماً بحملة المفوضية #IBelong للقضاء على حالات انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤ من خلال زيادة كبيرة في تسجيل المواليد. وفي تشاد، تم إصدار ٠٠٠ ٣٥ شهادة ميلاد لأطفال اللاجئين والمجتمعات المضيفة المعرضين لأن يصبحوا عديمي الجنسية. وفي كوت ديفوار،

تلقى أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ طفل معرض لهذا الخطر شهادات ميلاد، وفي بوركينا فاسو، تم إصدار حوالي ٣٥ ٠٠٠ شهادة ميلاد. وواصلت اليونيسف والمفوضية دعم الحكومات في توفير الحصول على خدمات تسجيل المواليد في مستوطنات اللاجئين في إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، وزامبيا، وكينيا. وبغض النظر عن هذه التطورات، لا يزال نقص الموارد وإدراك أهمية تسجيل المواليد يشكلان تحديا.

رابعا – العمليات الإنسانية

ألف – القدرات والقيود في مجال الاستجابة في حالات الطوارئ

٥٠ – تعرقلت جهود الإغاثة في العديد من البلدان نتيجة لانعدام الأمن، حيث أعيق إيصال المساعدة الإنسانية بسبب النزاع والعنف. ففي عام ٢٠١٨، وقعت ١٢٧ حادثة تأثر بها العاملون في المجال الإنساني من الأمم المتحدة والجهات الشريكة. فقد قُتل ما مجموعه ٤٥ موظفا وطنيا وموظفٌ دولي واحد. وتأثر بعمليات الاختطاف ٣٣ موظفا وطنيا و ٦ موظفين دوليين. ووقع أكبر عدد من حالات القتل والإصابة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال ومالي ونيجيريا. ففي جنوب السودان، قُتل ١٢٣ من العاملين في مجال تقديم المعونة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، منهم ١٦ في عام ٢٠١٨ و ٩ في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، زاد عدد حوادث الاعتداء التي تعرض لها العاملون في مجال تقديم المعونة، مما أدى إلى مقتل شخصين وإعاقة إيصال الإمدادات المنقذة للحياة إلى المحتاجين. وتسببت الحوادث الأمنية والاختناقات في ممر دوالا، الذي يمر عبره ما نسبته ٩٠ في المائة من السلع الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي، في حدوث تأخيرات كبيرة.

٥١ – وظلت مستويات انعدام الأمن مرتفعة في مختلف أنحاء الصومال، مما يضع هذه العملية في مصاف أخطر العمليات التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ففي عام ٢٠١٨، قُتل ٩ من موظفي الإغاثة وخُطف ٢٢ منهم. ومع نشر الجماعات المتطرفة نفوذها في جميع أنحاء منطقة الساحل في غرب ووسط أفريقيا، تأثر الحيز المتاح للعمل الإنساني بشدة وتزايد استهداف العاملين في المجال الإنساني. وفي نيجيريا، يعكس إعدام اثنين من العاملين في مجال تقديم المعونة في أواخر عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى مقتل أربعة آخرين، الخطر المتزايد الذي يتعرض له هؤلاء العاملون.

٥٢ – وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قُتل اثنان من العاملين في مجال تقديم المعونة في مقاطعة تنجانيقا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وترتب على ذلك تعليق العمليات الإنسانية هناك. وتعذر الوصول إلى بعض المناطق المتأثرة بوباء إيبولا بسبب انعدام الأمن، مما أعاق جهود أفرقة الاستجابة لمنع حدوث حالات عدوى جديدة، بينما قُتل أحد المشاركين في أفرقة الاستجابة على أيدي إحدى الجماعات المسلحة في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٥٣ – واستمر تقويض القدرة على توفير الحماية والمساعدة بسبب العوائق البيروقراطية وسوء البنية التحتية ومحدودية تواجد الشركاء والقيود التمويلية. فقد واجهت منظمات العمل الإنسانية عقبات في استيراد الأدوية المنقذة للحياة وغيرها من الأصناف الإنسانية وتعرضت لتأخيرات في تسجيل المنظمات غير الحكومية الشريكة، وهو ما أثر أيضا على الاستجابة الإنسانية.

٥٤ - وفي بعض العمليات المتعلقة باللاجئين، اتُّخذت إجراءات صارمة لمعالجة ادعاءات الغش واختلاس الأموال وسوء السلوك والاستغلال وللاستجابة لها. ونُفذت تدابير مؤسسية لتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٥٥ - وعززت الوكالات قدراتها في مجال التأهب لحالات الطوارئ وجرى التخطيط للطوارئ بشكل مشترك بين الوكالات في أكثر من ٢٠ عملية قُطرية. وطوال عام ٢٠١٨، استخدمت مفوضية شؤون اللاجئين قائمتها العالمية للاستنفار العالي للتأهب لحالات الطوارئ، والأداة التشخيصية المرتبطة بها، في رصد مستويات التأهب وقدرات العمليات على الاستجابة لتشرد السكان المحتمل، وتوفير لمحة عامة عنها. وللاستجابة لحالات الطوارئ بفعالية، عكف برنامج الأغذية العالمي على التخطيط بدقة واستخدم أنظمة مبتكرة للإنذار المبكر حتى يتسنى له أن يتنبأ بحالات الطوارئ وأن يخزن الإمدادات مسبقاً.

باء - الغذاء والتغذية

٥٦ - أظهرت المنطقة أكبر انتشار للجوع في العالم، حيث صُنّف شخص من كل خمسة أشخاص ضمن مرضى نقص التغذية. وحدثت أكبر أزمة جوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث عانى ١٣,١ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد وأصيب ٥ ملايين طفل بسوء التغذية الحاد. وكانت مستويات سوء التغذية المزمن في بوروندي من أعلى المعدلات في العالم، حيث صُنّف ٥٦ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة ضمن المصابين بالتقزم. ويحتاج أكثر من نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى البالغ عددهم ٤,٧ ملايين إلى المساعدة الغذائية. وفي رواندا، اعتمد أكثر من ٦٠٠ ١٤٩ لاجئ كونغولي وبوروندي اعتمادا شبه كامل على المساعدة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي.

٥٧ - وحتى شباط/فبراير ٢٠١٩، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية الشهرية في أوغندا بشكل حصري من خلال إجراءات جديدة لاستلام المساعدة الغذائية في ١٣ منطقة من مناطق استيطان اللاجئين. وقد استخدمت أداة التوزيع العالمي التي أعدتها مفوضية شؤون اللاجئين للتحقق من هوية اللاجئين واستحقاقهم عن طريق مسح حدقة العين وبصمات الأصابع. ومن بين ١,١ مليون لاجئ يعيشون في مستوطنات في أوغندا، يُقدّر أن ٩٠ في المائة منهم يفتقرون إلى الأمن الغذائي.

٥٨ - ومن أجل الاستجابة لحالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وسّعت وكالات العمل الإنساني نطاق التدخلات المنقذة للحياة. ففي جنوب السودان، أوصلت الجهات الشريكة في مجموعة التغذية المساعدة إلى حوالي ٠٠٠ ٥١٨ شخص. وفي السودان، دعمت اليونيسف تزويد أكثر من ٠٠٠ ١٥٩ طفل بعلاج يداويهم من سوء التغذية الحاد، وزودت حوالي ٠٠٠ ٥٦٩ أم بالرعاية الوقائية من خلال جماعات دعم الأمهات. كما وسعت اليونيسف نطاق الخدمات التغذوية لتصل إلى ٩٠٠ ٥ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد في المخيمات ومستوطنات اللاجئين في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا. وشملت أنشطة الوقاية من سوء التغذية تشجيع الرضاعة الطبيعية الخالصة وممارسات التغذية المناسبة للأطفال الصغار.

جيم - الصحة

٥٩ - تأثر اللاجئون والمشردون داخليا في أفريقيا بحالات تفشي الأمراض التي تفاقمت بسبب انعدام الأمن الغذائي ونقص التمويل. وظلت العدوى بأمراض الجهاز التنفسي والملاريا هي الشاغل الرئيسي في

مختلف أنحاء القرن الأفريقي، حيث تسببت في حوالي ثلثي الزيارات الصحية كلها في عام ٢٠١٨. وعملت الوكالات والجهات الشريكة في العمل الإنساني مع الحكومات على الاستجابة لحالات من تفشي الأمراض المتعددة، شملت الكوليرا والحمى النزفية الفيروسية في أوغندا وكينيا. ودعمت اليونيسف الاستجابة لتفشي الحصبة في أوغندا.

٦٠ - وأدى وباء إيبولا، الذي أُعلن رسميا في ١ آب/أغسطس ٢٠١٨ عن تفشيه في المناطق الغربية من مقاطعة شمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى وفاة أكثر من ٤٠٠ ١ شخص. وفي أوغندا وبوروندي وجنوب السودان ورواندا، قامت منظمة الصحة العالمية ومفوضية شؤون اللاجئين واليونيسف والجهات الشريكة بتعزيز التأهب للاستجابة لتفشي وباء إيبولا.

٦١ - وعززت منظمة الصحة العالمية الخدمات الوقائية والعلاجية التي تقدمها للاجئين والمشردين داخليا، بينما دعمت مفوضية شؤون اللاجئين الحكومات في توفير الخدمات الأولية والثانوية للاجئين والمجتمعات المضيفة في أكثر من ١٥ بلدا. وفي إطار الاستجابة لحالة الطوارئ المتعلقة بالمشردين داخليا في إثيوبيا، أرسلت منظمة الصحة العالمية خبراء طبيين ولوازم طبية. ووصلت خدمات الرعاية الصحية الأولية المنقذة للحياة التي توفرها اليونيسف للاجئين والمشردين داخليا في السودان إلى ٤٠٠ ٦١٥ طفل، حيث وفرت العلاج لحالات الإسهال والملاريا وإصابات الجهاز التنفسي. واهتمت منظمة الصحة العالمية والجهات الشريكة بمشاكل الصحة العقلية بين اللاجئين والمشردين داخليا في أوغندا وجنوب السودان ونيجيريا.

٦٢ - وواصلت اليونيسف دعم خدمات التحصين في المناطق المضيفة للاجئين في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان. وقام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتيسير الاستجابة الجماعية المتعددة القطاعات في جنوب السودان وأنتج معلومات استراتيجية عن استيعاب العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بين اللاجئين والمشردين داخليا. كما دعمت اليونيسف شبكات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أثناء الاستجابة لإعصار إيداي في زيمبابوي وملاوي وموزمبيق. ونفذت مفوضية شؤون اللاجئين واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والجهات الشريكة برامج للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لتحسين الأحوال الصحية في مختلف أنحاء المنطقة.

٦٣ - ونفذت الوكالات أنشطة للدعوة إلى إدماج اللاجئين في النظم الصحية الوطنية، وتحقق تقدم في عدة بلدان، مثل أوغندا ورواندا والسودان وكينيا.

دال - التعليم

٦٤ - تمشيا مع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، دعمت البرامج التعليمية الموجهة للأطفال اللاجئين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إدماجهم في أنظمة التعليم الوطنية، وتحقق تقدم كبير في رواندا وزامبيا والسودان والكاميرون وكينيا وملاوي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أصدر الاجتماع العالمي للتعليم التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إعلانا على نطاق أفريقيا، أيدته الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وتضمن دعوات لإدماج المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية في أنظمة التعليم.

٦٥ - واستمرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في العمل انطلاقا من إعلان جيبوتي بشأن اللاجئين، وشمل ذلك طلباً إلى جميع الدول الأعضاء لتقدير تكلفة دعم تعليم اللاجئين من أجل تحسين التخطيط على الصعيد الوطني. وفي أوغندا، وُضعت خطتان من هذا النوع، تهدفان إلى إدماج أطفال اللاجئين في النظام الوطني وسيستفيد منهما أكثر من ٠٠٠ ٢٧٧ طفل لاجئ بحلول عام ٢٠٢١. كما دعمت اليونيسف ومفوضية شؤون اللاجئين تقديم التعليم الشامل للجميع للأطفال اللاجئين، بالتعاون مع حكومات مختلفة، بما في ذلك في رواندا التي أُدمج فيها ٨٦ في المائة تقريبا من الأطفال اللاجئين في النظام التعليمي الوطني. وأدى الدعم المقدم من صندوق ''التعليم لا يمكن أن ينتظر'' إلى التحاق أكثر من ٠٠٠ ٤ طفل من اللاجئين الكاميرونيين بالمدارس النيجيرية.

٦٦ - ووفرت اليونيسف والجهات الشريكة فرص التعليم الجيد لأكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ من الأطفال والمراهقين اللاجئين في سن ما قبل المدرسة وسن المدرسة في شرق أفريقيا وجنوبها. وفي عام ٢٠١٩، حددت مجموعة التعليم في السودان ١,٤ مليون طفل يحتاجون إلى التعليم من المشردين داخليا والعائدين وأفراد المجتمعات المضيفة الضعيفة. ووصلت المجموعة بتدخلاتها التعليمية إلى ٠٠٠ ٣٤٢ طفل منهم. ودعمت مفوضية شؤون اللاجئين برامج ''النقد مقابل التعليم'' في عدة بلدان، مما ساعد على زيادة تيسير الوصول إلى التعليم والاستمرار فيه.

٦٧ - وعن طريق تأسيس حيزات مؤقتة للتعليم، جرى تقديم التعليم للمجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين، وشمل ذلك توفير لوازم التعلم ومرافق المياه والصرف الصحي. وإضافة إلى التعليم الرسمي، وصلت مبادرات التعلم عن طريق الاتصال الشبكي إلى أكثر من ٠٠٠ ٤ طالب في عام ٢٠١٨، مما وفر التعليم العالي المعتمد لطلاب مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في ٢٣ بلداً أفريقياً.

٦٨ - ويتزايد الاعتراف بأهمية التغذية المدرسية. وفي عام ٢٠١٨، وضع برنامج الأغذية العالمي استراتيجية عشر سنوات جديدة تعطي الأولوية لدعم الأطفال في حالات الطوارئ. وفي رواندا، قدم البرنامج وجبات غذائية لأطفال مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة الذين يدرسون في المدارس نفسها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بدأ البرنامج في توفير وجبات غذائية لأطفال المدارس اللاجئين في مخيمي داداب وكاكوما في كينيا.

هاء - المأوى

٦٩ - استمر تزايد احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا المتعلقة بالمأوى بسبب حالات التشريد الجديدة، وعملت الأمم المتحدة والجهات الشريكة على تحديد حلول عاجلة، لا سيما من أجل السكان الأكثر ضعفا. ومع وجود ٦٩ في المائة من اللاجئين يعيشون في أماكن غير المخيمات، وُضعت استراتيجيات ''بدائل المخيمات'' لمواجهة تحديات الفقر في المناطق الحضرية. ووسعت مفوضية شؤون اللاجئين نطاق الاستجابة الرامية إلى توفير أماكن الإيواء في المنطقة، وشمل ذلك تنفيذ حوالي ٠٠٠ ١٢ ''وحدة سكنية للاجئين'' في ١١ عملية.

٧٠ - وفي سياق التشريد الداخلي، وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٩، كانت المجموعات المعنية بتوفير الملاجئ قد دعمت الاستجابات المنفذة في هذه الصدد من خلال ٢٤٠ جهة شريكة وبتمويل تجاوز ١٥٠ مليون دولار. وشملت التحديات الحصول على تأمين الحيازة، الذي يضمن الحماية القانونية ضد الإخلاء القسري والمضايقة وغيرهما من التهديدات، وتوفير الإسكان الميسور التكلفة. وكانت هناك ١١ مجموعة معنية بتوفير الملاجئ تفعيلها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى العديد من مجموعات العمل المعنية بتنسيق أنشطة توفير المأوى في حالات المشردين داخليا.

واو – سبل العيش

٧١ – عملت وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة بشكل جماعي على توفير سبل العيش وبناء القدرة على الصمود بين اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة، على النحو المتوخى في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. وكان من بين المعالم البارزة على هذا الطريق إعلان كمبالا بشأن فرص العمل وسبل العيش والاعتماد على الذات للاجئين والعائدين والمجتمعات المضيفة في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي اعتمده في آذار/مارس ٢٠١٩ وزراء العمل والوزراء المسؤولون عن شؤون اللاجئين في الدول الأعضاء في الهيئة. وقد أقر هذا الإعلان بحق اللاجئين في العمل والوصول إلى أسواق العمل.

٧٢ – وعززت منظمة العمل الدولية تمكين اللاجئين والمجتمعات المضيفة من الحصول على فرص جديدة في الأسواق في قطاع الثروة الحيوانية في منطقة جيجيغا في إثيوبيا، حيث طُبقت حلول شاملة. وفي أوغندا، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة الدعم لفرص العمل وسبل العيش.

٧٣ – وفي عام ٢٠١٩، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعم البرنامج الإنمائي حوالي ٠٠٠ ٣٦ لاجئ في إطار مبادرة إنمائية – إنسانية مشتركة مع مفوضية شؤون اللاجئين يستفيد منها اللاجئون والمجتمعات المضيفة على حد سواء. فقد ركز ”نهج التخريج“ في زامبيا وزمبابوي والسودان وملاوي وموزامبيق على اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة الذين يعيشون في فقر مدقع، لتمكين اللاجئين من الاعتماد على أنفسهم، مع تعزيز الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بينهم وبين المجتمعات التي تستضيفهم. وهذا النهج موجه لفائدة أكثر من ٠٠٠ ٢٨٠ شخص من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في ١٨ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

خامسا – إنهاء التشريد القسري

٧٤ – يتطلب حل مشكلة التشريد القسري مزيجا من الحلول. فبالنسبة للاجئين، يشتمل ذلك الحلول الدائمة التقليدية الثلاثة وهي العودة الطوعية والإدماج المحلي وإعادة التوطين. كما أن المسارات التكميلية التي تتيح الدخول إلى بلدان ثالثة يمكن أن توفر فرصا لتحقيق حلول دائمة للاجئين، ومن بينها جمع شمل الأسر وتوفير المنح التعليمية وفرص العمل. أما بالنسبة للمشردين، فهذه الحلول تشمل العودة أو التوطين في جزء آخر من البلد.

ألف – العودة الطوعية إلى الوطن

٧٥ – ظلت فرص العودة الطوعية المتاحة للاجئين محدودة في عام ٢٠١٨، حيث تمكن ٠٠٠ ٣٤١ لاجئ من العودة. وعاد إلى بوروندي العدد الأكبر، الذي تجاوز ٥٠٠ ٤٥ شخص.

٧٦ – واستمر عدد اللاجئين الصوماليين في المنطقة في الانخفاض سواء بسبب العودة الطوعية المنظمة أو العفوية. وتلقى حوالي ٥٠٠ ٨٩ شخص من اللاجئين المساعدة في العودة في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٩، وكانت الغالبية العظمى منهم عائدة من كينيا.

٧٧ - وأدى التعاون المتزايد بين تشاد والسودان إلى حدوث بعض حالات العودة. ففي عام ٢٠١٨، يُسرت عودة نحو ٧٦٠ ١ لاجئا سودانيا من شرق تشاد إلى دارفور. وبالتوازي مع ذلك، عاد ٧٦٠ ٥ لاجئا تشاديا طواعية من دارفور إلى شرق تشاد. وفي غرب أفريقيا، دعمت مفوضية شؤون اللاجئين عودة حوالي ٣٠٠ ٣ لاجئا إيفواريا من البلدان المجاورة، وجرت أيضا حالات عودة طوعية إلى الوطن على نطاق صغير، منها عودة زهاء ٤٠٠ ٣ لاجئ من ملاوي إلى موزامبيق.

٧٨ - وجرت عمليات عودة نظمها أصحابها بأنفسهم في العديد من البلدان، من بينها عمليات عودة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وبغض النظر عن تقلب الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد عاد إلى الوطن قرابة ٢٠٠ ٣٠٦ من المشردين داخليا و ٢٠٠ ٣٥ من اللاجئين. وفي حين أن عدم اليقين ظل يسيطر على الحالة السياسية والأمنية في جنوب السودان، فقد تجاوز عدد العائدين من تلقاء أنفسهم ٠٠٠ ١٣٦ عائد في عام ٢٠١٨، ويعيش العديد من العائدين حاليا حالة من التشريد الداخلي.

باء - استدامة العودة

٧٩ - بمجرد أن يعود اللاجئون إلى بلدهم الأصلي، يواجه الكثير منهم تحديات خطيرة، وتعمل وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة بشكل جماعي على كفالة استدامة العودة والاستجابة لاحتياجات إعادة الإدماج التي يلزم توفيرها للعائدين على المدى الأطول، بما فيها الفرص المتعلقة بسبل العيش والاعتماد على الذات اقتصاديا.

٨٠ - وفي الصومال، تواصلت الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للعودة الآمنة والمستدامة، تمشيا مع إعلان نيروبي بشأن الحلول الدائمة للاجئي الصومال وإعادة إدماج العائدين في الصومال، الذي اعتمدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في آذار/مارس ٢٠١٧. وفي إطار برنامج ''وظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود'' الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية، نُفّذ في الصومال مشروع تجريبي عابر لبناء السلام عبر الحدود، يهدف إلى دعم العودة الطوعية والتعايش وإعادة الإدماج على نحو مستدام في مناطق العودة. وعملت مفوضية شؤون اللاجئين والجهات الشريكة على تحسين التعليم المتاح للاجئين الصوماليين وتنمية مهاراتهم وتقليل اعتمادهم على المساعدة الإنسانية وإعدادهم للعودة.

٨١ - وتمشيا مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، نفذ برنامج الأغذية العالمي برامج في مالي استهدفت ما يزيد عن ٠٠٠ ٩٣ مستفيد بأنشطة أسهمت في بناء السلام وفي العودة بنهاية المطاف. وقام البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة أيضا بإطلاق مشروع عابر للحدود في ديفا (النيجر) وكانيم (تشاد)، بدعم من صندوق بناء السلام، من أجل منع نشوب النزاعات القبلية بين المزارعين والرعاة في منطقة يعمّ فيها التوتر بسبب الأراضي والموارد المائية المشتركة. وفي بوروندي، قام البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة، بدعم القدرات المحلية على تحسين فرص العائدين والمجتمعات المحلية في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وسبل العيش.

٨٢ - كما تلقى المشردون داخليا الدعم لإعادة إدماجهم في أماكنهم الأصلية بنجاح. وعالج برنامج الأغذية العالمي احتياجات الفئات الأكثر ضعفا بالمساعدة الغذائية، وساعد في الوقت نفسه على تحسين الأمن الغذائي والقدرة على الصمود على المدى الطويل من خلال إعادة تأهيل سبل العيش والبنى التحتية الحيوية، كالطرق والأراضي. وقدم برنامج ''المساعدة الغذائية من أجل إنشاء الأصول'' الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي دعما حيويا للمشردين داخليا العائدين في تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

جيم – الاندماج المحلي

٨٣ – أُحرز تقدم في تعزيز الاندماج المحلي. فقد أقرت غينيا – بيساو أهلية اللاجئين السنغاليين الذين كانوا يعيشون في حالة تشرد منذ أمد طويل للحصول على الجنسية. ولذلك، مُنحت الجنسية لـ ٠٠٠ ٧ منهم. وفي ليبريا، أُصدرت وثائق جنسية وهوية لصالح ٣٠٠ من اللاجئين السيراليونيين، وبدأت الاستعدادات لإدماج نحو ٠٠٠ ٨ لاجئ من كوت ديفوار. ومُنحت الجنسية في مالي لقرابة ٠٠٠ ٢ من الأطفال اللاجئين الموريتانيين.

٨٤ – وفي غامبيا، اتخذت السلطات خطوات لتبسيط مقتضيات تجنيس اللاجئين. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، استمر تجنيس اللاجئين الذين وصلوا إلى البلد في عام ١٩٧٢ من بوروندي.

دال – إعادة التوطين والمسارات التكميلية

٨٥ – ظلت إعادة التوطين أداة رئيسية للحماية تلبي احتياجات بعض فئات اللاجئين الأشد ضعفاً في أفريقيا. وعقب انخفاض في الأماكن المتاحة لإعادة التوطين في عام ٢٠١٧، عندما قُدمت طلبات لإعادة توطين ما يربو قليلا على ٥٠٠ ٢١ لاجئ من أفريقيا جنوب الصحراء، ارتفع هذا العدد إلى أكثر من ٤٠٠ ٣٦ شخص (نحو ٤٥ في المائة من الطلبات التي قدمتها مفوضية شؤون اللاجئين على الصعيد العالمي) في عام ٢٠١٨. وزاد عدد الأشخاص الذين غادروا إلى بلدان إعادة التوطين من ٨٠٠ ١٥ في عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٣٠٠ ١٩ في عام ٢٠١٨، معظمهم إلى أستراليا، والسويد، وفرنسا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وكان حوالي ٦٠ في المائة من اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٦ – وعقب إنشاء الفريق الأساسي لتعزيز إعادة التوطين والمسارات التكميلية على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بدعوة من المفوضية لتوفير ٠٠٠ ٤٠ مكان لإعادة التوطين، قُدمت طلبات لإعادة توطين حوالي ٠٠٠ ٣٤ لاجئ للنظر فيها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. ووردت هذه الطلبات من ١٥ من بلدان اللجوء ذات الأولوية وهي: إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسودان، والكاميرون، وكينيا، وليبيا، ومالي، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر. وبلغ مجموع الأشخاص الذين غادروا هذه البلدان خلال تلك الفترة حوالي ٤٠٠ ١٦ شخص.

سادسا – الشراكات

٨٧ – أدت الشراكات مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة والمنظمات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في مجال التنمية والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص، دورا حيويا في توفير الحماية والمساعدة والحلول للاجئين في أفريقيا.

٨٨ – وتمشيا مع نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين الذي أعدته مفوضية شؤون اللاجئين، وُضعت خطط إقليمية لإغاثة اللاجئين استجابةً للنزاعات في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ونيجيريا. وشارك أكثر من ٢٢٤ شريكا في ١٥ بلدا في وضع هذه الخطط الإقليمية لإغاثة اللاجئين، التي أتاحت لهم منبرا مشتركا للتخطيط والتنفيذ وجمع الأموال من أجل إغاثة اللاجئين.

٨٩ - ونُفذ معظم البرامج التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في أفريقيا بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية. وظلت الشراكات مع المنظمات غير الحكومية بالغة الأهمية في إيصال المساعدة المنقذة للحياة وضمان الحماية والحلول، وفي جهود الدعوة، بما في ذلك في الاستجابات الشاملة لاحتياجات اللاجئين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أطلق برنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين واليونيسف ”بوابة شركاء الأمم المتحدة“، وهي منصة إلكترونية مصممة لتبسيط الشراكات بين وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وتيسيرها وتعزيزها.

٩٠ - وواصلت المنظمات الإقليمية الاضطلاع بدور محوري في مواجهة التحديات المتعلقة بالتشريد وإيجاد الحلول في أفريقيا. ومن الجدير بالإشارة أن المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، عقدت اجتماعات رفيعة المستوى للنهوض بتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في المناطق المعنية.

٩١ - وساهمت الشراكات مع القطاع الخاص بشكل متزايد في توفير الحماية وإيجاد حلول للمشردين، بتقديم الدعم النقدي والعيني للمأوى، والطاقة المستدامة، والتعليم، والأنشطة الرامية إلى تحقيق الاعتماد على الذات، والصرف الصحي، والرعاية الصحية.

٩٢ - وأحرز تقدم في دعم اللاجئين والبلدان المضيفة من خلال التخطيط والتعاون في مجال التنمية. ومن خلال حساب التمويل الفرعي الخاص باللاجئين والمجتمعات المضيفة التابع للمؤسسة الدولية للتنمية (IDA 18)، شاركت الحكومات في حوار للسياسات بشأن إدراج المناطق التي تستضيف لاجئين ولا تتلقى خدمات كافية في التخطيط الإنمائي. كما ساعد انخراط البنك الدولي على الاستفادة من مشاركة برامج التنمية الأخرى والجهات الشريكة الأخرى.

٩٣ - وتعاون البنك الدولي مع المكاتب الإحصائية الوطنية على تقييم الفقر في أوغندا، وتشاد، وكينيا، والنيجر. وأدت هذه التقييمات إلى إعداد نبذات عن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للاجئين، لتمهيد الطريق أمام استثمارات شركاء التنمية في المستقبل. وفي بوروندي وزمبابوي، قام مصرف التنمية الأفريقي بتوفير الموارد من مرفق دعم عمليات الانتقال التابع له لتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

٩٤ - وبدأ كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين تنفيذ خطة عمل متعددة السنوات للاستجابات الشاملة، تشمل حلولا دائمة، وذلك في إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وملاوي، وللاستجابات الإقليمية للحالتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا.

سابعا - التمويل

٩٥ - في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٨ وأيار/مايو ٢٠١٩، خصص وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مبلغ ٣٠٨ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ دعماً لأنشطة منقذة للحياة في ٢٤ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء. وأتاح نحو ٢٠٨ ملايين دولار من هذه الأموال لوكالات المعونة تقديم المساعدة الإنسانية في إطار التصدي لأزمات التشريد في ١٦ بلدا. وتألفت هذه المساعدة من مخصصات مقدمة من نافذة الاستجابة السريعة التابعة للصندوق (بمبلغ ٨١ مليون دولار) ونافذة تمويل الطوارئ الناقصة التمويل (بمبلغ ١٢٧ مليون دولار).

٩٦ - وأدى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ دورا أساسيا في تلبية الاحتياجات الإنسانية الحادة الناجمة عن أزمة التشريد الجديدة الناجمة عن العنف في إثيوبيا وبوركينا فاسو والثغرات الأساسية في المساعدة المقدمة للحفاظ على الحياة للأشخاص في حالة تشرد طويل الأمد في جيبوتي والسودان وبلدان أخرى. ووافق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على رصد ١٠٠ مليون دولار لمواجهة الكوارث المتصلة بتغير المناخ وتفشي الأمراض في ١٥ من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، بما في ذلك الحالات التي تضرر فيها المشردون مباشرة من تفاقم الأزمات أو تعرضوا للخطر (مثلا في سياق تفشي وباء الكوليرا في شمال شرق نيجيريا).

٩٧ - وتلقت وكالات المعونة في السودان أكبر مبلغ من هذا التمويل (٤٦ مليون دولار) لتوسيع نطاق المساعدة المقدمة لإنقاذ حياة اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا، وللمجتمعات المضيفة والفئات الأخرى المتضررة من تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وتليه جمهورية الكونغو الديمقراطية (٤٢ مليون دولار)، والكاميرون (١٦ مليون دولار)، وإثيوبيا والنيجر (١٥ مليون دولار لكل منهما)، وأوغندا، وتشاد، وجنوب السودان (١١ مليون دولار لكل منها). والقطاعات التي تلقت أكبر قدر من الدعم المالي هي الصحة والتغذية (٢٨ مليون دولار لكل منهما)، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (٢٥ مليون دولار).

٩٨ - وفي عام ٢٠١٨، خصصت الصناديق القطرية المشتركة ٣٦٦ مليون دولار لدعم الأنشطة الإنسانية الرامية إلى إنقاذ الحياة، في بلدان منها إثيوبيا (٨٤,٧ مليون دولار)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (٢٨,٤ مليون دولار)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٦٧,٩ مليون دولار)، وجنوب السودان (٥٣,٤ مليون دولار) والسودان (٤٢,٥ مليون)، والصومال (٥٣ مليون دولار)، ونيجيريا (٣٦,١ مليون دولار).

٩٩ - والتزم البنك الدولي في إطار حساب التمويل الفرعي (IDA 18) بتخصيص حوالي نصف مبلغ بليوني دولار المتاح لمجموعة واسعة من المشاريع في ١٤ بلدا، ١٢ منها في أفريقيا (إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، والكاميرون، والكونغو، وموريتانيا، والنيجر).

١٠٠ - وأعاق نقص التمويل العمل الإنساني على عدة جبهات. فلم تموَّل الميزانية البالغة ٢,٨ بليون دولار التي خصصتها مفوضية شؤون اللاجئين لأفريقيا في عام ٢٠١٧، بما في ذلك الميزانيات التكميلية لحالات الطوارئ غير المتوقعة، إلا بنسبة ٤٤ في المائة. وأدى ذلك إلى تخفيض الخدمات، مثل الرعاية الصحية والتعليم، وأثر على رصد أنشطة الحماية ودعم سبل العيش.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

١٠١ - أدى استمرار النزاع وتزايد مستوى التشريد القسري في أفريقيا إلى عواقب إنسانية مدمرة، ومنع ملايين الناس من العودة إلى ديارهم. ومع التسليم بهذه التحديات، يجلب الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين فرصا وآفاقا تبشر بالخير. فهو، قبل كل شيء، يعترف بمساهمات البلدان المضيفة في توفير الحماية والإبقاء على حدودها مفتوحة أمام الفارين من النزاع، ويتضمن نداءات تدعو إلى زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي لمواجهة هذه الحالات.

١٠٢ - والسياسات والقوانين التقدمية المتعلقة باللاجئين التي سنتها عدة دول في المنطقة تدل على استمرار الالتزام بحماية اللاجئين الذي يجب أن يقترن بدعم ثابت من المجتمع الدولي. وبدأ تعزيز مستويات التعاون والتنسيق والشراكة، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية، يتمخض بالفعل عن استجابات أكثر فعالية في أفريقيا، مما يعود بالفائدة على مجتمعات المشردين والمجتمعات المضيفة. وعلى النحو المطلوب في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، فإن تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة في مجال التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني يمكن أن يقوي القدرة على الصمود، ويعزز سبل العيش، ويضع الأساس للحلول. وبوضع ذلك في الاعتبار:

(أ) يُحث المجتمع الدولي على دعم تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وبرنامج عمله، بما في ذلك الدعم القوي لتلبية الاحتياجات المتزايدة في أفريقيا؛

(ب) تُحث الدول على معالجة الأسباب الجذرية للتشرد، ودعم الحلول الدائمة للاجئين والمشردين داخليا، وتعزيز السلام والاستقرار والرخاء في أفريقيا، سعياً إلى تحقيق الهدف الحيوي المتمثل في منع نشوب النزاعات ودرء عواقبها الإنسانية الوخيمة؛

(ج) يُدعى جميع الأطراف إلى كفالة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بسبل منها حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبخاصة العنف الجنسي والجنساني؛

(د) تذكَّر الدول بالتزامها باحترام الحق في التماس اللجوء والإبقاء على حدودها مفتوحة أمام الفارين من النزاع والاضطهاد، والتقيد بمبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليه في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، والذي يعتبر قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي؛

(هـ) يُدعى جميع الدول والجهات الفاعلة غير الرسمية إلى تيسير الوصول السريع وبلا عوائق إلى اللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم من ضحايا النزاع، واتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والحفاظ على الطابع المدني والإنساني للجوء والمخيمات والمواقع التي تستضيف المشردين؛

(و) مع الإقرار بأهمية مبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات، تشجَّع الدول، بالتعاون مع الجهات المعنية، على تقديم دعمها الكامل لتطبيق الاستجابات الشاملة لإغاثة اللاجئين في أفريقيا؛

(ز) ينبغي للبلدان المضيفة، على وجه الخصوص، ترسيخ الاستجابات الشاملة لإغاثة اللاجئين في خططها الإنمائية الوطنية، بدعم من شركاء التنمية والمؤسسات المالية، واتباع نهج شامل لإيجاد حلول دائمة؛

(ح) تمشيا مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، ينبغي تشجيع المجتمع الدولي على الحد من ضعف اللاجئين وافتقارهم وتهميشهم بإتاحة الفرص الخاصة بسبل العيش ودعمها، وتعزيز إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، مما يسهم أيضا في رفاه المجتمعات المحلية المضيفة؛

(ط) يجب التركيز بقوة على إيجاد حلول للتشـــرد في أفريقيا، مع الحرص على إجراء عمليات العودة في ظروف آمنة وكريمة وطوعية، وعلى زيادة فرص إعادة التوطين والمســـارات التكميلية لتبلغ مستوى يتناسب مع الاحتياجات، وعلى استكشاف فوائد الاندماج المحلي؛

(ي) تُشجع الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنســـية لعام ١٩٥٤ والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنســـية على النظر في الانضمام إليهما، والعمل على تحقيق هدف القضاء على حالات انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ك) كذلك، تشـــجَّع الدول الأفريقية التي لم توقع أو تصـــدق بعد على اتفاقية كمبالا على القيام بذلك، وتُحث الدول التي صدقت على هذا الصك على إدماجه بالكامل في قانونها المحلي حتى يتسنى تنفيذه بفعالية على الصعيد الوطني؛

(ل) يعوَّل على جميع الجهات الفاعلة لتكثيف جهودها الرامية إلى التصـــدي لارتفاع مســـتويات التشـــريد الداخلي في القارة، مع الاحترام الكامل للمبادئ التوجيهية بشـــأن التشـــريد الداخلي، وبذل جهود حثيثة لتنفيذ خطة عمل الثلاث سنوات؛

(م) تشـــجَّع الدول على دعم الحكم الرشـــيد، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنســـان، والعدالة وســـيادة القانون، وعلى تعزيز الإدماج والتنمية المســـتدامة، تمشـــيا مع خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصـــبو إليها التي وضـــعها الاتحاد الأفريقي ومع أهداف التنمية المســـتدامة، بســـبل منها الانخراط في شراكات جديدة مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية؛

(ن) تُحث الجهات الفاعلة في المجال الإنســـاني والإنمائي على إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المرأة من خلال النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز الاعتماد على الذات، وتشجيع مشاركتها في اتخاذ القرار وتمكينها في أدوار اتخاذ القرار وإحداث التغيير؛

(س) يُدعى جميع الأطراف إلى تعزيز المســاءلة إزاء المشـردين، بسـبل منها التخفيف من مخاطر الاحتيال وسوء السلوك، والقضاء على جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

(ع) تُحث الجهات المانحة على ضـمان توافر تمويل كافٍ ومرن يمكن التنبؤ به للمسـاعدة على تلبية الاحتياجات غير المسـبوقة للاجئين والمشـردين داخليا في أفريقيا، وعلى دعم الاسـتجابات الشاملة لإغاثة اللاجئين باستكشاف سبل التمويل المبتكرة المستدامة الطويلة الأجل المتسمة بالمرونة.

(ف) يشـــجَّع المجتمع الـدولي على أن يلتقي للنظر في التزامـات بالنهوض بالأهـداف الواردة في الاتفاق العالمي بشـــأن اللاجئين تحضـــيراً للمنتدى العالمي الأول للاجئين، المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.